# قاعدة معهود الأميين
# عند الشاطبي، أدلتها
# وعلاقتها بفهم القرآن الكريم
## -دراسة تحليلية نقدية-

إعداد

د. عبد الكريم عثمان علي

الجامعة القاسمية

الإمارات العربية المتحدة

# قاعدة معهود الأميين عند الشاطبي، أدلتها وعلاقتها بفهم القرآن الكريم-دراسة تحليلية نقدية-

**عبد الكريم عثمان علي**

الجامعة القاسمية-الإمارات العربية المتحدة

aabidkreem@yahoo.com

**ملخص**:

حاول الإمام الشاطبي الربط بين مصطلح أمية الشريعة وفهم النص القرآني، وبنى المسألة على جريان أمية الشريعة على مذاهب العرب، فصاغ مفهوماً خاصاً سماه – معهود الأميين- ويريد أن يصل إلى قواعد مقاصدية تحكم فهم النص القرآني، ومن المعلوم أن فهم القرآن الكريم يقوم بالدرجة الأولى على معرفة اللغة العربية في كل مستوياتها، وهي تمثل حجر الزاوية في ذلك، ولكن هناك أشياء أخرى خارج سياق القواعد التي جرى عليها عرف العرب في الكلام لا بد أن تراعي في عملية الفهم والاستنباط، وقد تكون هذه الأخيرة متجددة بتجدد الزمان، فكيف جاء مصطلح معهود الأميين عند الشاطبي، وكيف صاغ أدلته؟ وكيف وظفه لفهم القرآن الكريم؟ هذا ما تسعى هذه الورقة للإجابة عليه.

**الكلمات المفتاحية**: الشاطبي – معهود- الأميين- القرآن

# The rule of the norm of the illiterate when Shatby, evidence and its relationship to the understanding of the Holy Quran-a critical analytical study-

**Abdul Karim Osman Ali**

Al Qasimia University-United Arab Emirates

aabidkreem@yahoo.com

**Abstract:**

Imam Al Shatibi tried to link the term illiteracy of sharia and understanding the Qur'anic text and built the issue on the continuity of illiteracy of sharia on the Arab's schools ,so he formulated a special concept which he called Ma'houd al-Umyyeen and he wanted to reach intentional rules governing the understanding of the Qur'anic text, and it is well known that the understanding of the Holy Qur'an is based primarily on knowledge of the Arabic language at all levels, and it represents the cornerstone of that, but there are other things outside the context of the rules upon which Arab tradition in speech was based on, which must be taken into account in the process of understanding and inference, and the latter may be renewed by the renewal of time, so how did Al Shatibi come up with the term Ma'houd al-Umyyeen? How did he formulate his evidence? How did he use it to understand the Holy Qur'an? This is what this paper seeks to answer.

**Keywords**: Al Shatibi – Ma'houd - al-Umyyeen - the Qur'an

## مقدمة

تأتي قضية معهود الأميين عند الإمام الشاطبي في مؤلفه المشهور الموافقات تحت عنوان: كتاب المقاصد، في النوع الثاني، (في بيان قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام)، وتحديداً في المسألة الرابعة، وهي قوله: "ما تقرر من أمية الشريعة وأنها جارية على مذاهب أهلها وهم العرب ينبني عليه قواعد"[1]، فذكر تحت هذا العنوان عدداً من القواعد، سيقتصر بحثنا هذا على دراسة واحدة منها مع أدلتها، وهي قوله: "لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف، فلا يصح أن يجري في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب، مثال ذلك أن معهود العرب ألا ترى الألفاظ تعبدا عند محافظتها على المعاني، وإن كانت تراعيها أيضا، فليس أحد الأمرين عندها بملتزم، بل قد تبني على أحدهما مرة، وعلى الآخر أخرى، ولا يكون ذلك قادحا في صحة كلامها واستقامته."[2].

أهمية الموضوع: تظهر أهمية هذا الموضوع في تناوله لأمر يتعلق بفهم القرآن الكريم من خلال قاعدة مقاصدية ترتكز على لغة القرآن الكريم وما عهدته العرب فيها.

---

[1] الموافقات: أبو اسحق الشاطبي: دار ابن عفان: السعودية: ط١: ١٩٩٧م: ج٢: ص١٢٧

[2] المرجع السابق: ج٢: ص١٣١

**أهداف البحث: يهدف البحث إلى:**

١- دراسة ما كتبه علماؤنا الأخيار وتحليل أفكارهم بنظر فاحص.

٢- الكشف عن جزء مهم من نظرية المقاصد عند الشاطبي.

٣- الكشف عن مصطلح معهود الأميين عند الشاطبي.

٤- مناقشة أدلة قاعدة معهود الأميين عند الشاطبي والكشف عن إسهامها في فهم القرآن الكريم.

مشكلة البحث: تتمثل في إطلاق مصطلح معهود الأميين بدل معهود العرب، ومواءمة الأدلة التي ذكرها الشاطبي لقاعدة معهود الأميين، وعلاقة ذلك بفهم القرآن الكريم.

**أسئلة البحث:**

١- كيف استخلص الشاطبي مصطلح معهود الأميين؟

٢- ما هو الإطار المقاصدي الذي صاغ فيه هذه القاعدة؟

٣- ما مدى ارتباط الأدلة التي ساقها للتدليل على قاعدة معهود الأميين بها.

٤- كيف يمكن الإفادة من قاعدة معهود الأميين في فهم القرآن الكريم؟

**منهجية البحث: المنهج الوصفي التحليلي.**

**هيكل البحث:**

**اقتضت خطة البحث أن يكون في مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:**

**المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع وأهدافه وأسئلته ومنهجه والدراسات السابقة.**

**المبحث الأول: تناولت فيه (معهود الأميين) دراسة وتحليل.**

**المبحث الثاني: تحدثت فيه عن أدلة قاعدة معهود الأميين ومناقشتها**

**الخاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات.**

**الدراسات السابقة:**

**١- القراءة السياقية عند الأصوليين -قراءة في مفهوم معهود العرب عند الشاطبي-يحيى رمضان - مجلة الإحياء-العدد ٢٥، تناول فيه اهتمام الشاطبي بقضية التأويل وكيف حاول أن يضبطها من خلال مفهوم معهود العرب.**

**٢- نزول القرآن وفق معهود العرب وأثره في المعنى: عيوشة محمد، مجلة المعيار: الجزائر: ديسمبر: ٢٠١٦م، العدد الخامس عشر. بحث موجز تناولت فيه الباحثة معهود العرب بطريقة سردية لم تتعرض لإشكالات المصطلح.**

**٣- عربية القرآن بين معهود العرب ومعهود القرآن: يشرى باحي: مجلة تدبر: العدد التاسع: ٢٠٢٠م: تناولت فيه الباحثة النقلة النوعية التي أحدثها القرآن الكريم في لغة العرب من خلال دراسة خصوصية لغة القرآن على المستوى الإفرادي والتركيبي وبيان أهم مميزاتها.**

## المبحث الأول: معهود الأميين دراسة وتحليل:

### تعريف المعهود:

المعهود في اللغة: العهد: المنزل المعهود به الشيء... كالمعهد وهو المنزل الذي لا يزال القوم إذا تناءوا عنه رجعوا إليه، وهو أيضاً المنزل الذي كنت تعهد به هوى لك، ويقال: استوقف الركب على عهد الأحبة ومعهدهم"[١]، والمعنى الذي يدور حوله هذا الأصل هو: "الاحتفاظ بالشيء وإحداث العهد به"[٢]

والأمّيين من الأمية، والأمية ترجع إلى الأم، أو إلى الأمة، والأمي من لا يقرأ ولا يكتب"[٣] هكذا عرفها بعض أهل اللغة، وحصروا معناها في عدم القراءة والكتابة، ولكننا نلاحظ أن الشاطبي عرض موضوع الأمية من خلال آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية، فقد استدل على أمية الشريعة بالقرآن الكريم وبالحديث الشريف وبأدلة عقلية يؤيدها واقع الحال الذي كانت عليه أمة العرب، قال رحمه الله: "هذه الشريعة المباركة أمية، لأن أهلها كذلك فهو أجرى على اعتبار المصالح، ويدل على ذلك أمور"[٤]، ثم ساق أدلته على ذلك فذكر من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾، الجمعة: ٢، وقوله تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

---

[١] تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى الزبيدي: تحقيق: د. حسين نصار: مطبعة حكومة الكويت: ١٩٦٩م: ج٨: ص٤٦٥

[٢] معجم مقاييس اللغة: ج٤: ص١٦٤

[٣] المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: القاهرة: مكتبة الشروق الدولية: ط٤: ٢٠٠٤م: ص٢٧، وانظر لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ج١٢، ص٣٤

[٤] الموافقات: ج٢: ص١٠٩

النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾، الأعراف: ١٥٩، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾، العنكبوت: ٤٨

ومن الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لا نَكْتُبُ ولَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وهَكَذَا يَعْنِي مَرَّةً تِسْعَةً وعِشْرِينَ، ومَرَّةً ثَلَاثِينَ"[١]، وذكر أدلة عقلية لا حاجة لنا بها هنا، وللوصول إلى معنى الأمية لا بد من استعراض بعض أقوال المفسرين في ذلك، ونلاحظ أن لفظ الأمية وما تدل عليه وردت في ست آيات قرآنية، هي الآية ٧٨ من سورة البقرة والآيتان ٢٠ –٧٥ من سورة آل عمران، والآيتان ١٥٧–١٥٨ من سورة الأعراف، والآية رقم ٢ من سورة الجمعة، وآيتا الأعراف تشيران إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبقية الآيات تشير إلى مجموعة من الناس.

لقد اختلف المفسرون كثيراً حول دلالة هذه الآيات، ففي آية البقرة: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾، البقرة: ٧٨، يقول الرازي: هم "الذين لا معرفة عندهم بقراءة ولا كتابة وطريقتهم التقليد وقبول ما يقال لهم"[٢]، وقال ابن عاشور: "والأظهر أنه منسوب إلى الأمة بمعنى عامة الناس فهو يرادف العامي"[٣]، والآية من سورة آل عمران: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ﴾، آل عمران: ٢٠، تتحدث عن

---

[١] الجامع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ج٣، ص٢٣، كتاب الصوم.

[٢] التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار الفكر، ١٩٨١م، ج٣، ص ١٤٨

[٣] تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٨م ج١، ص٥٩٣

**الأميين مقابل أهل الكتاب، قال الطبري: "الذين لا كتاب لهم من مشركي العرب"[٤].**

**والآية الأخرى من سورة آل عمران: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، آل عمران:٧٥، ذكر الطبري روايتين عن قتادة أن الأميين تدل على العرب أو على المشركين ويقصدون بهم من ليس من أهل الكتاب[٥]، وقال ابن عاشور: "وقصدهم من ذلك أن يحقروا المسلمين، ويتطاولوا بما أوتوه من معرفة القراءة والكتابة من قبلهم. أو أرادوا الأميين بمعرفة التوراة، أي الجاهلين: كناية عن كونهم ليسوا من أتباع دين موسى عليه السلام"[١]، وفي آية الجمعة: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾، الجمعة: ٢، يقول صاحب أضواء البيان: "ومما يدل على أن المراد بالأميين هم العرب بعثة النبي ﷺ منهم لقوله تعالى: -رسولاً منهم-"[٢]**

**أما باقي الآيات فقد وردت وصفاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد قال كثير من المفسرين أن المراد بها أنه لم يكن قارئاً ولا كاتباً، وهذا في حقه مدح ومعجزة لأن الله هو الذي علمه دون الحاجة إلى ما احتاجه الناس.**

---

[٤] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري: تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي: دار هجر: السعودية: ط١: ٢٠٠١م: ج٥: ص٢٧٨

[٥] المرجع السابق: ج٥: ص٥١١

[١] التحرير والتنوير: ج٣: ص٢٨٨

[٢] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، ط٢، ١٩٨٠، ج٨، ص ١٩١

ويمكننا أن نلاحظ أن الأمية في وصف الجماعة انحصر معناها عند المفسرين في الآتي:

١-عدم المعرفة بالقراءة والكتابة

٢-عوام الناس

٣-العرب أو المشركون منهم

٤-من ليسوا من أتباع الأديان السابقة

والذي يظهر أن كل سياق من سياقات القرآن الذي وردت فيه الأمية له دلالة معينة، وليس بالضرورة أن تعني الأمية معنى واحداً في القرآن الكريم، وإذا كان الأمر كذلك فما الذي دعا الشاطبي لتبني معنى معيناً تقدم فيه إلى أن وصف به الشريعة؟، في تقديري أن نظرية المقاصد التي أسسها الشاطبي هي التي دعته لربط الأمية بالشريعة بناء على أمية العرب، فالشاطبي يريد أن يؤسس لجملةٍ من المقاصد منها مقصد الشارع في الإفهام، وبنى عليه قواعد لفهم القرآن الكريم، ولكن وصف الشريعة بالأمية يعتبر وصفاً غير دقيق، ذلك أن الأمية وصف للعرب الذين نزل القرآن الكريم في زمنهم وليست وصفاً للشريعة، فالأمية حالة اجتماعية ثقافية ربما تحتاج في دراستها للبحث عن ميزة هذه الأمية والسبب الذي من أجله اختارها الله من بين الأمم لتكون أمينة على هذه الرسالة الخاتمة الخالدة، إن من يقرأ السياق الذي جاء فيه كلام الشاطبي يستطيع أن يخلص إلى فكرة محددة يدافع عنها ويحشد لها الأدلة، هذه الفكرة تتمثل في رفض الشاطبي لتحميل الآيات القرآنية ما لا تحتمل من العلوم المتطورة والمذاهب الفكرية المنحرفة، وضرورة التقيد بما عهدته العرب في ثقافتها وما ألفته من علومها، ولذلك

تكررت عنده عبارة معهود العرب كثيراً، ويشير بها إلى أمر أوسع من اللسان أحياناً، فتراه يقول: "ولم يطالبنا بحساب مسير الشمس مع القمر في المنازل، لأن ذلك لم يكن من معهود العرب ولا من علومها"[١]، وتراه في موضع آخر يقول: "فإن قلنا: إن القرآن نزل بلسان العرب وإنه عربي وإنه لا عجمة فيه، فبمعنى أنه أنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة وأساليب معانيها"[٢]، فالشاطبي في هذه القاعدة يتكلم عن معهود الأميين، ثم حدد الأميين بأنهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، ويبدو أن الفكرة التي دفعت الشاطبي لاختيار مصطلح (معهود الأميين) هي اعتراضه على مسألة التفسير العلمي للقرآن الكريم، ولإثبات ذلك عقلياً يقول: "أن الشريعة التي بعث بها النبي الأمي صلى الله عليه وسلم إلى العرب خصوصا وإلى من سواهم عموما، إما أن تكون على نسبة ما هم عليه من وصف الأمية أو لا، فإن كان كذلك، فهو معنى كونها أمية، أي: منسوبة إلى الأميين، وإن لم تكن كذلك، لزم أن تكون على غير ما عهدوا، فلم تكن لتتنزل من أنفسهم منزلة ما تعهد، وذلك خلاف ما وضع عليه الأمر فيها، فلا بد أن تكون على ما يعهدون، والعرب لم تعهد إلا ما وصفها الله به من الأمية، فالشريعة إذا أمية"[٣]، وسبب آخر أراه دعا الشاطبي لتفضيل هذا المصطلح، هو أن كلامه يتركز حول خصائص اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، لكنه إذا أطلق هذا الوصف دون قيد ربما يتوسع ليشمل اللغة في أزمنة تالية، فيها شيء من الاختلاف عن البيئة العربية الذي نزل فيها الوحي، لأن اللغة كائن حي تتأثر بالثقافة وبالبيئة المحيطة، فمعهود الأميين مسألة مقصودة

---

[١] الموافقات: ج٢: ص144

[٢] المرجع السابق: ج٢: ص١٠٣

[٣] الموافقات: ج٢: ص ١١١

**عنده، ولما كانت اللغة متداخلة مع البيئة الاجتماعية والثقافية وتتشكل دلالات ألفاظها وتراكيبها وفق معطياتها، فالشاطبي إذاً يتكلم عن هذه البيئة اللغوية وعن ثقافة المجتمع ومنظومة تفكيره، ويظهر أن معهود الأميين عند الشاطبي نتاجٌ "لثقافة المجتمع في جدلها مع اللسان المحض، أو ثقافة المجتمع التي أنتج فيها الخطاب في سياق علمي ومعرفي وتاريخي معين، فعلاقة اللسان بالمعهود إذن علاقة شمول وخصوص، علاقة الجزء بالكل الذي ينصهر فيه، وفي الوقت نفسه يتميز عنه بسمات وخصائص متميزة، فاللسان بمفهومه الشامل الواسع يتضمن المعهود ويعطيه طابعه الاجتماعي باعتباره أداة للتواصل في إطار جماعة اجتماعية معينة"[1]، إذاً هو يتكلم تحديداً عن الجماعة التي تنزل الوحي معاصراً لها، ولبيان أهمية هذا الموضوع عند الشاطبي فقد عمد إلى إثبات (أمية الشريعة) بالأدلة النقلية والعقلية، وبنى عليها جملة من القواعد تقوم هذه المقالة على واحدة منها.**

**لقد كان للعرب عرف خاص في استعمال الألفاظ والتراكيب، ويعد هذا ضابطا مهماً في فهم القرآن وضبط مسألة التأويل، ولذلك تجد اهتمام العلماء المبكر بهذا الموضوع فهذا هو الشافعي رحمه الله يقول: "وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحدٌ جهل سع لسان العرب وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها"[2]، والذي يظهر أن الشاطبي اتكأ على مقولة الشافعي التي تعد**

---

[1] القراءة في الخطاب الأصولي الاستراتيجية والإجراء، د. يحي رمضان، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م، ص١١٠

[2] الرسالة: الشافعي: دار الكتب العلمية: بيروت: ص٥٠

مؤسسة لهذ القضية، يقول الشاطبي: "والذي نبه على هذا المأخذ في المسألة هو الشافعي الإمام في رسالته الموضوعة في أصول الفقه، وكثير ممن أتى بعده لم يأخذها هذا المأخذ، فيجب التنبه لذلك"[٣]، ويشرح لنا الطبري رحمه الله أيضاً الموضوع برؤيته مبيناً أهمية معرفة أساليب العرب وعرفها في الفهم والاستنباط فيقول: "فالواجب أن تكون معاني كتاب الله المنزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، لمعاني كلام العرب موافقة، وظاهره لظاهر كلامها ملائما، وإن باينه كتاب الله بالفضيلة التي فضل بها سائر الكلام والبيان"[١]، وتعريف الشاطبي لمعهود العرب لا يخرج عن هذا فتجده يقول: "فإن قلنا: إن القرآن نزل بلسان العرب وإنه عربي وإنه لا عجمة فيه، فبمعنى أنه نزل بلسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة وأساليب معانيها"[٢].

إذا نحن أمام منظومة متكاملة من علوم اللغة العربية ومن الثقافة والفكر، هي التي تكوّن معهود الأميين، وقد حاول الشاطبي التمركز حول هذه النقطة، فربط بين مفهوم معهود العرب وبين أمية الشريعة، وحذر من الاتكاء على اللفظ وحده في استنباط المعنى لأن اللفظ نفسه محكوم بثقافة الأمة الأمية التي نزل القرآن في زمنها، وتراه يستشهد ببعض الأمثلة المؤكدة لهذه القضية، فمثلاً في كلمة – لحم – في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾، الأنعام: ١٤٥، يقول: "الثالث قول من زعم أن المحرم من الخنزير إنما هو اللحم، وأما الشحم فحلال لأن القرآن إنما حرّم اللحم دون الشحم،

---

[٣] الموافقات: ج٢: ص١٠٤

[١] جامع البيان: ج١: ص١٣

[٢] الموافقات: ج٢: ص١٣١

**ولو عرف أن اللحم يطلق على الشحم أيضاً- بخلاف الشحم فإنه لا يطلق على اللحم- لما يقل ما قال"[٣]، وفي قضية ربط القرآن بالعلوم يقول: "فليس بجائز أن يضاف إلى القرآن ما لا يقتضيه، كما أنه لا يصح أن ينكر منه ما يقتضيه، ويجب الاقتصار في الاستعانة على فهمه على كل ما يضاف علمه إلى العرب خاصة"[٤]**

**إن إطلاق وصف الأمية على الشريعة لا يستقيم لأن "أمية العرب واقع تاريخي تحدث عنه النبي صلى الله عليه وسلم في صدد بيان حكم شرعي يتعلق بعامة من كان في عصره مؤمناً برسالته، وهم جمهور العرب الذين كانوا أميين لا يقرؤون ولا يحسبون، ولم يكن الإسلام قد امتد إلى الأمم التي تقرأ وتحسب، وهي بلا شك لو وصلت إليها الدعوة لم يحكم عليها بالأمية التي هي واقع العرب في وقت نزول الشريعة، والأحكام الشرعية تناط بأعم الوسائل المحققة عند كافة الخلق، لأن التشريع للكافة لا للخاصة"[١]، وممن اعترض على الشاطبي ابن عاشور الذي قال: "وهذا مبني على ما أسسه من كون القرآن لما كان خطابا للأميين وهم العرب فإنما يعتمد في مسلك فهمه وإفهامه على مقدرتهم وطاقتهم، وأن الشريعة أمية، وهو أساس واه لوجوه ستة: الأول أن ما بناه عليه يقتضي أن القرآن لم يقصد منه انتقال العرب من حال إلى حال وهذا باطل لما قدمناه، قال تعالى: تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ**

---

[٣] الاعتصام: الشاطبي: مكتبة التوحيد: ج٣: ص٣٧٤.

[٤] الموافقات: ج٢: ص١٣٠

[١] القرآن هدايته وإعجازه في أقوال المفسرين-محمد الصادق عرجون-در القلم دمشق الدار الشامية بيروت دون تاريخ دون طبعة ص٢٧١

**قَبْلِ هَذَا ، هود: ٤٩، الثاني أن مقاصد القرآن راجعة إلى عموم الدعوة وهو معجزة باقية فلا بد أن يكون فيه ما يصلح لأن تتناوله أفهام من يأتي من الناس في عصور انتشار العلوم في الأمة. الثالث: أن السلف قالوا: إن القرآن لا تنقضي عجائبه يعنون معانيه ولو كان كما قال الشاطبي لا نقضت عجائبه بانحصار أنواع معانيه، الرابع أن من تمام إعجازه أن يتضمن من المعاني مع إيجاز لفظه ما لم تف به الأسفار المتكاثرة، الخامس: أن مقدار أفهام المخاطبين به ابتداء لا يقضي إلا أن يكون المعنى الأصلي مفهوما لديهم فأما ما زاد على المعاني الأساسية فقد يتهيأ لفهمه أقوام، وتحجب عنه أقوام، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، السادس: أن عدم تكلم السلف عليها إن كان فيما ليس راجعا إلى مقاصده فنحن نساعد عليه، وإن كان فيما يرجع إليها فلا نسلم وقوفهم فيها عند ظواهر الآيات، بل قد بينوا وفصلوا وفرعوا في علوم عنوا بها، ولا يمنعنا ذلك أن نقفي على آثارهم في علوم أخرى راجعة لخدمة المقاصد القرآنية أو لبيان سعة العلوم الإسلامية، أما ما وراء ذلك فإن كان ذكره لإيضاح المعنى فذلك تابع للتفسير أيضا، لأن العلوم العقلية إنما تبحث عن أحوال الأشياء على ما هي عليه، وإن كان فيما زاد على ذلك فذلك ليس من التفسير لكنه تكملة للمباحث العلمية واستطراد في العلم لمناسبة التفسير ليكون متعاطي التفسير أوسع قريحة في العلوم"[1]، وفي كلام ابن عاشور تأييد للتفسير العلمي للقرآن الكريم إذا كان بضوابط محددة.**

[1] التحرير والتنوير: ج١: ص٤٤

**الكلام على معنى القاعدة**:

**أورد الشاطبي رحمه الله هذه المسألة في قالب القاعدة، والقاعدة في اللغة: تعني الأس، والقواعد: الأساس، وقواعد البيت: إساسه، قال الزجاج: القواعد: أساطين البناء التي تعمده"[٢]**

**وفي الاصطلاح: "قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها"[٣]**

**وهنا لا بد أن نشير إلى أن هناك فروقاً واضحة بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية والقاعدة المقاصدية، ولن نُفصِّل في هذا لأنه قد يخرجنا من موضوع البحث، ولكننا نذكر القاعدة المقاصدية لأنها هي التي يؤصل لها الشاطبي في هذا المقام، وهي: "ما يعبر به عن معنى عام مستفاد من أدلة الشريعة المختلفة، اتجهت إرادة الشارع إلى إقامته من خلال ما بني عليه من أحكام"[٤]، وقد لاحظ الشاطبي وهو يورد هذه القاعدة أنها تحتاج لإثبات وتقرير، فاجتهد في سرد أدلة تؤيد نظريته في معهود الأميين، وهذا ما سنخصص له المبحث التالي.**

---

[٢] ابن منظور: ج٣: ص٣٦١.

[٣] الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي: مؤسسة الرسالة: ط٢: ١٩٩٨م ص٧٢٨

[٤] قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي عرضا ودراسة وتحليلاً: –د. عبد الرحمن إبراهيم الكيلاني: المعهد العالمي للفكر الإسلامي واشنطن: دار الفكر سورية: ط١: ٢٠٠٠م: ص٥٥

## المبحث الثاني: أدلة قاعدة معهود الأميين ومناقشتها:

أورد الشاطبي مثالاً واحداً على معهود الأميين في هذه القاعدة، وذلك قوله: "وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب، مثال ذلك أن معهود العرب ألَّا ترى الألفاظ تعبدا عند محافظتها على المعاني، وإن كانت تراعيها أيضا، فليس أحد الأمرين عندها بملتزم، بل قد تبني على أحدهما مرة، وعلى الآخر أخرى، ولا يكون ذلك قادحا في صحة كلامها واستقامته"[1]، وبعد أن أورد هذا المثال حاول أن يجد له أدلة يثبت من خلالها هذه الفكرة، وبالتالي نظريته في معهود الأميين.

قبل مناقشة الأدلة على هذا المثال لا بد من الوقوف مع الشاطبي في قوله: "وليس أحد الأمرين عندها بملتزم"، فهل القرآن الكريم فيه مثل هذا من الالتزام بالمعنى دون اللفظ، أو باللفظ دون المعنى؟ لا شك أن الإجابة ستكون بالنفي، لأن القرآن الكريم جاء بأفصح الألفاظ وأدق المعاني وأحسن التراكيب، وبذلك صار معجزاً، قال الخطابي: "ولم نقتصر فيما اعتمدناه من البلاغة على مفرد الألفاظ، التي منها يتركب الكلام، دون ما يتضمنه من ودائعه التي هي معانيه، وملابسه التي هي نظوم تأليفه"[2]، وقال: "وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشد تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه، وأما

---

[1] الموافقات: ج٢: ص١٣١

[2] ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: للرماني والخطابي والجرجاني: تحقيق: محمد خلف، ود. محمد زغلول: دار المعارف مصر: ص٣٦

**المعاني فلا خفاء لذي عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها"[٣].**

**يسعى الشاطبي جاهداً لإقامة نظام في فهم القرآن يُبنى على ما عهدته العرب في كلامها لكي يمنع التأويلات الفاسدة والبدع المنكرة، وهذه قضية أرّقت المتقدمين ولا تزال تجد من يروج لها، قال السيوطي: "وقد وجدت السلف قبل الشافعي أشاروا إلى ما أشار إليه من أن سبب الابتداع الجهل بلسان العرب"[١]، ولقد ذكر الشاطبي أمثلة كثيرة على هذا، ومن ذلك قوله: "ومن أمثلة هذا الفصل ما ادعاه من لا خلاق له من أن أنه مسمى في القرآن كبيان بن سمعان، حيث زعم أنه المراد بقوله تعالى: هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ، وهو من الترهات بمكان مكين... ومنهم من يرى شحم الخنير وجلده حلالاً لأن الله قال: فلم يحرم شيئاً غير لحمه، ولفظ اللحم يتناول الشحم وغيره بخلاف العكس"[٢].**

**إن فكرة عدم التزام الحالة الواحدة فيما يلي قضية اللفظ والمعنى، لا يمكن التسليم بها بهذه العموميات، لأن العرب كانت تهتم بالألفاظ من أجل المعنى، قال ابن الأثير:" فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها، ورققوا حواشيها ونمقوا أطرافها وصقلوا غروبها، فلا تظن أن العناية إذ ذاك**

---

[٣] ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ص ٢٧

[١] صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام: جلال الدين السيوطي: مطبعة السعادة: مصر: ط١: ص٢٢

[٢] الموافقات ج٤: ص ٢٢٥- ٢٢٧

إنما هي بالألفاظ فقط، بل هي خدمة منهم للمعاني وتنويه بها"[٣]، وحتى لو سلمنا بها فإن تطبيقها على القرآن الكريم لا يستقيم، ولذلك نرى أنه من الضروري أن نتابع أدلة الشاطبي التي اجتهد من خلالها في تثبيت هذا المفهوم.

**الدليل الأول: خروج العرب في كثير من كلامها عن أحكام القوانين المطردة:**

استدل الشاطبي على قاعدته بأكثر من دليل منها قوله: "الدليل الأول: خروجها في كثير من كلامها عن أحكام القوانين المطردة والضوابط المستمرة، وجريانها في كثير من منثورها على طريق منظومها وإن لم يكن بها حاجة، وتركها لما هو أولى من مراميها، ولا يعد ذلك قليلاً في كلامها ولا ضعيفاً، بل هو كثير قوي وإن كان غيره أكثر منه"[٤]، يريد الشاطبي أن يثبت أن للأميين معهود ثابت وإن حدث فيه خروج عن القوانين المطردة، وهو هنا يشير إلى موضوع القياس والسماع في اللغة، وهو من الموضوعات المتشعبة، والقياس يكون على شيء سابق وهو هنا النقل، والنقل "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[١]، والقياس هو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا

---

[٣] الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الدين بن الأثير: تحقيق: د. مصطفى جواد، د. جميل سعد: المجمع العلمي العراقي: بغداد: ١٩٥٦م: ص٧٠

[٤] الموافقات: ج٢: ص١٣٢

[١] الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي: دار البيروني: ط٢: ٢٠٠٦م تحقيق عبد الحكيم عطية: ص٧٠.

**كان في معناه"[٢]، وقد يكون من الضروري التعرض لقضية الشاذ التي ألمح إليها الشاطبي ولم يشر إليها صراحة، "والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتدون بما ورد من الكلمات الشاذة ويعملون بالقياس عليها، والبصريون يمتنعون من القياس على الشاذ، ويذهبون في مثله إلى أن قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه، ويردونه إلى الأصل المعروف عندهم على طريق التأويل، وبعض النحاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين من إباحة القياس عليه لا يصفه بالشذوذ، أو يجعله من قبيل ما دفعت إليه الضرورة"[٣]، وهذه كلها مصطلحات يناقشها النحاة من باب خدمة القرآن الكريم والدفاع عنه وتأطير تفسيره وضبط تأويله، والذي ينبغي أن يصار إليه في هذا المعنى هو النظر بعين فاحصة لما يقاس عليه ولما لا يقاس عليه، وهو في الحقيقة قسمان، "أحدهما أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ووضع عام فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام، فهذه لا تصلح أن تكون موضعاً للقياس... وثانيهما ما يرد في الكلام الفصيح ونتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة مثل آيات الكتاب الحكيم والأحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الفصيحة"[٤].**

**وهذه مباحث يختص بها علم النحو وأصوله، وهي واسعة جداً وتقعيدها يحتاج لجهد خاص ليس مناسباً أن يرد هنا، والذي نوضحه هنا**

---

[٢] القياس في اللغة العربية: د. محمد حسن عبد العزيز: دار الفكر العربي: مصر: ١٩٩٥م: ص١٩

[٣] القياس في اللغة العربية: ص٤١-٤٢

[٤] المرجع السابق: ص٤٤

**أن الشاطبي يسعى من خلال هذا الدليل لبيان سعة اللسان العربي، وربطه باللغة التي نزل بها القرآن الكريم، والتي يعتبرها لغة مشتركة تسع الجميع، يقول: "فكذلك يلزم أن ينزل فهم الكتاب والسنة، بحيث تكون معانيه مشتركة لجميع العرب، ولذلك أنزل القرآن على سبعة أحرف واشتركت فيه اللغات حتى كانت قبائل العرب تفهمه"[1]، وهنا أيضاً تنشأ أسئلة عديدة عن اللغات التي نزل بها القرآن؟ وما هي اللغات التي نزل بها القرآن الكريم ويتضمنها وصف الشاطبي بالخروج في كثير من كلامها عن أحكام القوانين المطردة والضوابط المستمرة، وجريانها في كثير من منثورها على طريق منظومها وإن لم يكن بها حاجة؟، وهل مثل هذا يقع في القرآن الكريم؟، ولماذا لا نعتبر القرآن الكريم حجة في ذاته، إننا في الحقيقة أمام قضيةٍ الاستدلال فيها يحتاج إلى تصحيح وتقعيد، ذلك أننا نجد كثيراً من أهل اللغة يحاولون جاهدين إزالة المشكل في الآيات القرآنية ببعض الروايات اللغوية وإن كان فيها ضعف، والصحيح أن يجعل القرآن في نفسه دليلاً يحتج به، يقول الرازي: " "إذا جوَّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أَوْلَى، وكثيرًا أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم؛ فأنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلًا على صحته فلأن يجعلوا القرآن به دليلًا على صحتها كان أَوْلَى."[2]**

---

[1] الموافقات: ج٢: ص١٣٦

[2] مفاتيح الغيب، الرازي، ج٩، ص٥٧، وانظر الفصـــل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم الظاهري: دار الجيل بيروت: ط٢: ١٩٩٦م: ج٣: ٢٣١

ألاحظ في كلام الشاطبي محاولة لبيان أهمية اللغة العربية في فهم القرآن الكريم، ولا يتأتى ذلك من خلال ما ذكره، وإيراده له بهذه الطريقة وربطه بفهم القرآن على هذا النهج لا يحقق المقصد، ولو اقتصر على أساليب العرب في إيراد المعاني عبر ما عهدته لكان أوفق.

**الدليل الثاني: الاستغناء ببعض الألفاظ عما يُرادفها أو يقاربها:**

قال رحمه الله في الدليل الثاني: "أن من شأنها الاستغناء ببعض الألفاظ عما يُرادفها أو يقاربها، ولا يعد ذلك اختلافًا ولا اضطرابًا إذا كان المعنى المقصود على استقامة، والكافي من ذلك نزول القرآن على سبعة أحرف، كلها شافٍ كاف، ... وقد استمر أهل القراءات على أن يعملوا بالروايات التي صحت عندهم مما وافق المصحف، وأنهم في ذلك قارئون للقرآن من غير شكٍ ولا إشكال، وإن كان بين القراءتين ما يعده الناظر ببادئ الرأي اختلافًا في المعنى؛ لأن معنى الكلام من أوله إلى آخره على استقامة لا تفاوت فيه بحسب مقصود الخطاب، كـ: ﴿مَالِكِ﴾، الفاتحة: ٤، و﴿ملك﴾".[1]

ما يطرحه الشاطبي في هذه النقطة يحتاج إلى وقفة، ذلك أنه يتناول قضية خطيرة تتعلق بالقراءات القرآنية، والمقارنة التي عقدها الشاطبي بين القراءات وبين كلام العرب لا تستقيم، ذلك أنه يقرر أن من معهود العرب أن تقول الشعر بروايات متعددة، بمعنى أنك تجد في بعض القصائد استبدال لفظ بلفظ مرادف له أو قريب منه في المعنى، وهذا في تقديري مجاف

[1] الموافقات: ج٢: ص١٣٢

**للحقيقة، وربما كان للنصوص التي أوردها تأويل يصرفها عن المعنى الذي أراد إثباته، يقول رحمه الله: "ألا ترى ما حكى ابن جني عن عيسى بن عمر، وحكي عن غيره أيضًا، قال: سمعت ذا الرُّمة ينشد: وَظَاهِرْ لَهَا مِنْ يَابِسِ الشَّخْتِ[٢] وَاسْتَعِنْ*** عَلَيْهَا الصَّبَا[٣] وَاجْعَلْ يَدَيْكَ لها سترا[٤]**

**فقلت: أنشدتني: من بائس، فقال: (يابس وبائس) واحد، فأنت ترى ذا الرمة لم يعبأ بالاختلاف بين البؤس واليبس، لمّا كان معنى البيت قائمًا على الوجهين، وصوابًا على كلتا الطريقتين، وقد قال في رواية أبي العباس الأحول: البؤس واليبس واحد، يعني: بحسب قصد الكلام لا بحسب تفسير اللغة"[١]، ويمضي مؤكداً فكرته بقوله: "وقد جاءت أشعارهم على رواياتٍ مختلفة وبألفاظٍ متباينة، يُعلم من مجموعها أنهم كانوا لا يلتزمون لفظًا واحدًا على الخصوص، بحيث يُعد مرادفه أو مقاربه عيبًا أو ضعفًا، إلا في مواضع مخصوصةٍ لا يكون ما سواه من المواضع محمولاً عليه، وإنما معهودها الغالب ما تقدم"[٢].**

**هذه القضية تتعلق بمسألة الترادف، وهي مسألة دار حولها اختلاف كبير بين علماء اللغة والتفسير، فبعضهم يؤيد وقوعها في اللغة والقرآن الكريم، وبعضهم يرى غير ذلك، وليس المقام مقام استقصاء لهذه المسألة،**

---

[٢]الشخت: الحطب الدقيق

[٣] الصبا: الريح

[٤]والبيت يتكلم عن النار يذكيها العربي بالحطب الدقيق، ويستعين على إشعالها بالريح، ثم يجلس إليها للاصطلاء وتدفئة يديه وأطرافه من البرد

[١] الموافقات: ج٢: ص١٣٣

[٢] المرجع السابق: ج٢: ص١٣٤

**يقول الزركشي: "فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإن للتركيب معنى غير معنى الإفراد، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين مكان الآخر في التركيب وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد"[٣]، والعلماء عندما ناقشوا مسألة الترادف ناقشوها في حقلين، الأول حقل الأحرف السبعة، والثاني حقل التوكيد، "إذ يرون أن في الترادف نوعاً من التوكيد للمعنى، وقد قسمه العلماء إلى قسمين من التوكيد، توكيد باللفظ المرادف، وتوكيد بعطف المرادف"[٤]، وما أورده الشاطبي يندرج تحت حقل الأحرف السبعة، إذ يقول: "وأن من شأنها –أي العرب– الاستغناء ببعض الألفاظ عما يُرادفها أو يقاربها، ولا يعد ذلك اختلافًا ولا اضطرابًا إذا كان المعنى المقصود على استقامة، والكافي من ذلك نزول القرآن على سبعة أحرف، كلها شافٍ كاف"[٥].**

**والشاطبي ومن وافقه يستندون في هذا المذهب على حديث الأحرف السبعة، الذي تعددت فيه كلمة العلماء، وذكر ابن عاشور أن من العلماء من يقول بنسخ حديث الأحرف السبعة وعليه ذهبوا في تفسيره مذهباً غريباً له تعلق بموضوعنا، قال رحمه الله: "ولهم في تحديد معنى الرخصة بسبعة أحرف ثلاثة أقوال: الأول أن المراد بالأحرف الكلمات المترادفة للمعنى الواحد، أي**

---

[٣] البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم: مكتبة دار التراث: القاهرة: ج٤: ص٧٤

[٤] الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، محمد نور الدين المنجد، دار الفكر المعصر بيروت، دار الفكر دمشق: ط١: ١٩٩٧م، ص ١١٦

[٥] الموافقات: ج٢: ص١٣٢

**أنزل بتخيير قارئه أن يقرأه باللفظ الذي يحضره من المرادفات تسهيلاً عليهم حتى يحيطوا بالمعنى"[1].**

**إن إطلاق الكلام في موضوع القراءات بمثل هذه الطريقة قد يترتب عليه فهم خاطئ عند بعض الناس، فنحن نعلم أن هناك من يتربصون بالقرآن وبالقراءات القرآنية ممن يدعون اتباع الإسلام ومن غيرهم، ومثل هذا الكلام قد يكون مدخلاً يمكن الطعن من خلاله في القراءات القرآنية، وهذا موضوع ينبغي أن يكون الكلام فيه بمنهجية مغايرة تعتمد الحديث الصحيح الوارد في شرعية القراءات القرآنية وفي معرفة أن القراءة سنة متبعة لا يجوز فيها الاجتهاد، ولا بد من التنبيه على أن قضية نزول القرآن بأكثر من وجه قضية خاصة به، وهي مما تفرد به القرآن الكريم، لاعتبارات كثيرة ذكرها العلماء في باب فوائد تعدد القراءات، وذكروا منها: التخفيف على الأمة، وإظهار سر الله في كتابه وصيانته له عن التبديل والاختلاف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة، ومنها المبالغة في إعجازه بإيجازه إذ تنوع القراءات بمنزلة الآيات ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدة لم يخف ما كان فيه من التطويل"[2]، وهذا الربط بين القراءات والترادف إذا ثبت فيكون في جزء من تنوع القراءات الثابتة بالنقل الصحيح لا باجتهاد القارئ وتخير الألفاظ، والأمثلة التي ذكرها الشاطبي في كلمتي – ملك – ومالك ، ويخدعون ويخادعون، لا تدخل بأي حال من الأحوال ضمن الترادف لأنها من أبواب مختلفة.**

---

[1] التحرير والتنوير: ج١: ص ٥٧.

[2] الاتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي: تحقيق: شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة ناشرون: دمشق: ط١: ٢٠٠٨م: ص١٧٥

إن قول ذي الرمة يابس وبائس واحد ليس إثباتاً لأنه أنشأ قوله بأكثر من وجه، وتغيير رواية الكلمات في الشعر ظاهرة تحدث عنها العلماء وذكروا من أسبابها التصحيف، قال السيوطي: "أصل التصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ في قراءته من صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال، فيغيره عن الصواب"[١]، وقد يحدث أيضاً بسبب الخطأ في السمع، فكما تتشابه بعض الحروف في الرسم فهناك حروف تتشابه في الصوت، ومن أمثلة التصحيف في الشعر ما روي عن ثعلب عن المفضل الضبي أنه أنشد:

نمسُّ بأعراف الجياد أكفنا ***إذا نحن قمنا عن شواء مُضَهّبِ.

والصواب: نمشُّ أي نمسح"[٢]

ومن طريف ما يروى في تغير الألفاظ في الشعر العربي ما يحكيه بعضهم أنه حضر مجلساً سئل فيه أعرابي عن معنى هذا البيت:

عافت الماء في الشتاء فقلنا ... برِّدِيه تُصادفيه سخينا

كيف تصادفه سخينا إذا برَّدته؟ فقال: أَخَفِيَ عليكم؟ قلنا: نعم، فقال: هو ليس من التبريد، وإنما هو حرف مدغم ومعناه بلْ رُدِّيه من الرد، فأدغموا اللام في الراء كما قال الله تعالى: ﴿كلا بل ران على قلوبهم﴾، المطففين: ١٤...، قال: فاستحسنا ما فسره وأقررنا له بالفضل"[٣]

---

[١] المزهر في علوم اللغة وآدابها: جلال الدين السيوطي: ج٢: ص ٣٥٥

[٢] المرجع السابق: ج٢: ص ٣٧١

[٣] معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي: تحقيق: د. إحسان عباس: دار الغرب الإسلامي: بيروت: ط١: ١٩٩٣م: ج٥: ص٢٢٩٩

**ونؤكد أنه لا مشكلة في الحديث عن القراءات القرآنية وفق المنهجية التي وردت عند أئمة هذا الفن، لكننا نلاحظ هنا أن الشاطبي توسع جداً في معهود العرب وأدخل فيه قضايا ربما اتخذها بعض أصحاب الأغراض والأهواء مدخلاً للطعن في القراءات القرآنية، ولا أرى في حديثه هنا ما يدعم قضية فهم القرآن الكريم، ويبدو أنه أراد أن يؤكد على أهمية القراءات في فهم القرآن الكريم وهذه حقيقة، لكن لا تثبت بزعم أن هذا من معهود العرب، بل تثبت بالحديث الصحيح المتواتر الذي يبين نزول القرآن على سبعة أحرف، قال ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[١]، وقد لاحظت أن هذه المسألة تتردد عند بعض الباحثين دون أن يلقوا بالاً لخطورتها، فمنهم من يقول مثلاً: "فإبدال الكلمات التي تؤدي المعنى نفسه في القراءة كان مرخصاً به قبل جمع القراءات وتصنيفها وزالت بزوال الحاجة، فالألفاظ هذه إذ جوزوا أن تتعاور بينها دلّ ذلك على ترادفها"[٢].**

---

[١] النشر في القراءات العشر: محمد بن الجزري: دار الكتب العلمية: مصر: ج١: ص٩

[٢] – مجلة المدونة المجلد ٧ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢٠م د. خليل قاضي: ص٦٩٢

**الدليل الثالث: إهمال العرب بعض أحكام اللفظ وإن كانت تعتبره على الجملة:**

**قال رحمه الله: "والثالث: أنها قد تهمل بعض أحكام اللفظ وإن كانت تعتبره على الجملة، كما استقبحوا العطف على الضمير المرفوع المتصل مطلقا، ولم يفرقوا بين ما له لفظ وما ليس له لفظ، فقبح (قمت وزيد)، كما قبح (قام وزيد)، وجمعوا في الردف بين (عمود)، و(يعود)، من غير استكراه، وواو عمود أقوى في المد، وجمعوا بين (سعيد)، و(عمود)، مع اختلافهما، وأشباه ذلك من الأحكام اللطيفة التي تقتضيها الألفاظ في قياسها النظري، لكنها تهملها وتوليها جانب الإعراض، وما ذلك إلا لعدم تعمقها في تنقيح لسانها"[٣].**

**الحقيقة التي يريد الشاطبي تأكيدها هنا هي أن من معهود العرب أن تهمل بعض أحكام الألفاظ بحجة عدم تعمقهم في تنقيح اللسان، وذكر مثالاً على ذلك قضية العطف على الضمير المرفوع المتصل، وهذه قضية تحدث عنها أرباب النحو بتفصيل وتوسع، فالقاعدة عندهم أنه: "لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده بضمير منفصل؛ نحو: {لقد كنتم أنتم وآباؤكم}، أو وجود فاصل، أي فاصل كان بين المتبوع والتابع؛ نحو: ﴿يدخلونها ومن صلح﴾، أو فصل بـ (لا) بين العاطف والمعطوف؛ نحو: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾، وقد اجتمع الفصلان في نحو: ﴿ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم﴾ ويضعف بدون ذلك، كمررت برجل سواء والعدم؛ أي مستو هو والعدم. وهو فاش في الشعر؛ كقوله: ما لم يكن**

---

[٣] الموافقات: ج٢: ص ١٣٥

**وأب له لينالا"[1]، ثم يذكر مثالاً آخر على هذه القضية يتعلق بالردف في الشعر، والردف هو: "حرف ساكن من حروف المد واللين يقع قبل حرف الرويّ ليس بينهما شيء، فإن كان ألفاً لم يجز معها غيرها وإن كان واواً جاز معه الياء"[2].**

**ربما أراد الشاطبي من هذا الدليل أن يدافع عن القراءات القرآنية التي وجدت انتقاداً حاداً عند بعض النحاة، مع أنها جارية على مثل ما ذكر، فقراءة ابن عامر مثلاً في سورة الأنعام التي وقع فيها الفصل بين المتضايفين تجد انتقادا شديداً من بعضهم، فالزمخشري يقول: "وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ: زجّ القلوص أبى مزاده، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟"[3]، وقد رد أئمة النحو بما فيه الكفاية عن مثل هذه الانتقادات وبينوا أن ذلك من سنن العرب في كلامها، وهذا ما يريد الشاطبي إثباته، لكني ألاحظ أن عبارته غير دقيقة، فحينما يقول: "وما ذلك إلا لعدم تعمقها في تنقيح لسانها"، ويربط بين هذا وبين القراءات القرآنية وفهم القرآن، فإن هذا كلام قد يتلقفه أصحاب الأغراض وأعداء القرآن فيتخذونه مطية للكلام عن غياب الضابط في الكلام العربي، ولو اكتفى الشاطبي بما**

---

[1] ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار: مكتبة لسان العرب: مصر: ط٣: ١٩٧٣م: ج٣: ص٢١٠-٢١١

[2] لسان العرب: دار صادر: بيروت: ج٩: ص١١٧

[3] الكشاف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: دار الكتاب العربي: بيروت: ط٣: ١٤٠٧ هـ: ج٢: ص٧٠

ذكره سابقاً في سعة تصرف اللسان العربي لكان أجود، ولا شك أن ألفاظ القرآن وتراكيبه ومعانيه لا يمكن أن يرد فيها ما يوصف بعدم التنقيح.

**الدليل الرابع: الممدوح من كلام العرب عند أرباب العربية ما كان بعيدا عن تكلف الاصطناع:**

قال رحمه الله: الدليل الرابع، "أن الممدوح من كلام العرب عند أرباب العربية ما كان بعيدا عن تكلف الاصطناع، ولذلك إذا اشتغل الشاعر العربي بالتنقيح اختلف في الأخذ عنه ... وإذا كان كذلك، فلا يستقيم للمتكلم في كتاب الله أو سنة رسول الله أن يتكلف فيهما فوق ما يسعه لسان العرب، وليكن شأنه الاعتناء بما شأنه أن تعتني العرب به، والوقوف عند ما حدته"[1].

الشاطبي في هذه المسألة يتكلم عمّن يتعاطى مع تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث النبوي بتكلف الاصطناع، وهذه مسألة يصعب تصورها بالنظر للمقارنة التي ذكرها بين صاحب الطبع والمتكلف، ولا أظن أن هناك من تعاطى مع تفسير القرآن الكريم بأسلوب يمكن وضعه في حيز التطبع والتصنع، إلا إذا كان صاحب اتجاه تفسيري معين، مثل أن يكون تفسيره إشارياً أو علمياً أو فلسفياً... إلى غير ذلك من الاتجاهات التي لا يمكن أن ندخلها في باب التكلف والتصنع، إن ما سماه الشاطبي هنا (البعد عن تكلف الاصطناع)، وجعلِه له معياراً على سلامة الكلام، قضية شائكة تناولها النقاد قديماً وتباينت وجهات النظر فيها، فالملاحظ هنا أن الأصمعي يعتبر الشعر جيداً إذا وجد فيه الحسن والرديء، والجاحظ كذلك يشير إلى هذا المفهوم،

[1] الموافقات: ج٢: ص١٣٥

**ويقول: "لولا أن الشعر قد كان استعبدهم واستفرغ مجهودهم حتى أدخلهم في باب التكلف وأصحاب الصنعة ومن يلتمس قهر الكلام واغتصاب الألفاظ لذهبوا مذهب المطبوعين الذين تأتيهم المعاني سهواً ورهواً"[٢]، وهذا الموضوع ورد عند العلماء في سياق الحديث عن إعجاز القرآن ولغته الفريدة، فالباقلاني بعد أن أسهب في الحديث عن قضية التكلف والطبع يقول: "وإنما قدمنا ما قدمناه في هذا الفصل لتعرف أن ما ادعيناه من معرفة البليغ بعلو شأن القرآن وعجيب نظمه وبديع تأليفه، أمر لا يجوز غيره ولا يحتمل سواه ولا يشتبه على ذي بصيرة ولا يخيل عند آخى معرفة، كما يعرف الفصل بين طبائع الشعراء من أهل الجاهلية وبين المخضرمين وبين المحدثين، ويميز بين من يجري على شاكلة طبعه وغريزة نفسه وبين من يشتغل بالتكلف والتصنع[١].**

**ومن المناسب جداً أن يرد هذا الكلام في باب الحديث عن الإعجاز القرآني، والشاطبي نفسه أورد هذا حين حاول إثبات أمية الشريعة، فقال: "أنه لو لم يكن على ما يعهدون لم يكن عندهم معجزا، ولكانوا يخرجون عن مقتضى التعجيز بقولهم: هذا على غير ما عهدنا، إذ ليس لنا عهد بمثل هذا الكلام، من حيث إن كلامنا معروف مفهوم عندنا، وهذا ليس بمفهوم ولا معروف، فلم تقم الحجة عليهم به"[٢]، ومما ينبغي التنبيه عليه في هذه الفقرة التي نختم بها هذا البحث أن هناك فرقاً واضحاً بين علم التفسير وعلم**

---

[٢] الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هرون، دار الجيل بيروت: ط٢، ج٢، ص١٣

[١] إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، دار المعارف، مصر، تحقيق السيد أحمد صقر، ص١٢٥

[٢] الموافقات: ج٢: ص١١١

**إعجاز القرآن الكريم، لأن "غاية تفسير القرآن كما ينبغي أن نعلم إنما هي بيان معاني ألفاظه مفردة، وجمله مجتمعة، ودلالة هذه الألفاظ والجمل على المعاني، سواء في ذلك آيات الخبر والقصص، وآيات الأدب وآيات الأحكام، وسائر ما اشتملت عليه معاني القرآن، وهو أمر عن إعجاز القرآن بمعزل"(٣)**

(٣) مداخل إعجاز القرآن: ص١٥٢

## الخاتمة

الإمام الشاطبي يعدُّ واحداً من أميز من تكلم في مقاصد الشريعة، وكان في كتابه الموافقات اهتمام كبير بقضية فهم القرآن الكريم، وقد توزعت هذه المسألة في مباحث كتاب الموافقات، حيث خصص جزءا منه لدراسة أدلة الشريعة، كما خصص جزءا منه لمقصد الشريعة في الإفهام، ومن خلال هذا المقصد عرض لأمية الشريعة ومن ثم فصّل في معهود الأميين وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، وحاول رحمه الله أن يضع أمية الشريعة في أسلوب القاعدة المقاصدية، واجتهد في إثبات القاعدة بذكر مثالٍ لها مع أدلة عليه، وجاء حديثه متناولاً لكثير من الموضوعات والأفكار التي عالجتها هذه الورقة بدراسة تحليلية نقدية، خرجت بالنتائج الآتية:

١- استخدم الشاطبي مصطلح معهود العرب كثيراً وشاركه فيه كثير من العلماء قبله وبعده، ولكنه انفرد بمصطلح معهود الأميين.

٢- مصطلح معهود الأميين عند الشاطبي يعتبر نتاج لثقافة المجتمع التي أنتج فيها الخطاب في سياق علمي ومعرفي وتاريخي معين.

٣- بنى الشاطبي هذه الفكرة على كلام الإمام الشافعي، وذلك بقوله: "والذي نبه على هذا المأخذ في المسألة هو الشافعي الإمام في رسالته الموضوعة في أصول الفقه، وكثير ممن أتى بعده لم يأخذها هذا المأخذ.

٤- فكرة معهود الاميين تقوم أيضاً على مسألة رفض التفسير العلمي للقرآن الكريم، وكذلك رفض التفسيرات التي لا تتقيد

بالقواعد اللغوية الظاهرة، ونعني بها التأويلات الفاسدة التي لا تتفق مع مقاصد القرآن الكريم.

٥- إن إطلاق وصف الأمية على الشريعة لا يستقيم لأن أمية العرب واقع تاريخي تحدث عنه النبي صلى الله عليه وسلم في صدد بيان حكم شرعي يتعلق بعامة من كان في عصره مؤمناً برسالته، وهم جمهور العرب الذين كانوا أميين لا يقرؤون ولا يحسبون، ولم يكن الإسلام قد امتد إلى الأمم التي تقرأ وتحسب، وهي بلا شك لو وصلت إليها الدعوة لم يحكم عليها بالأمية التي هي واقع العرب في وقت نزول الشريعة.

٦- قاعدة معهود الأميين ليست قاعدة فقهية ولا قاعدة أصولية ولكنها تدخل تحت القاعدة المقاصدية، وهي: ما يعبر به عن معنى عام مستفاد من أدلة الشريعة المختلفة، اتجهت إرادة الشارع إلى إقامته من خلال ما بني عليه من أحكام.

٧- فكرة عدم التزام الحالة الواحدة فيما يلي قضية اللفظ والمعنى، قد تكون مما عرف عن العرب، ولكن تطبيقها على القرآن الكريم لا يستقيم، لأنك إذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة.

٨- في كلام الشاطبي عن خروج العرب في كثير من كلامها عن أحكام القوانين المطردة والضوابط المستمرة، وجريانها في كثير من منثورها على طريق منظومها وإن لم يكن بها حاجة، تغييب لكثير من الضوابط اللغوية، وهذا لا ينطبق على القرآن الكريم، لأنه ينبغي أن يكون حُجّة في ذاته.

٩- محاولة الشاطبي إثبات أن من معهود العرب رواية الشعر بوجوه متعددة لا تستقيم، وربط هذه الفكرة بالقراءات القرآنية غير سليم.

١٠- قضية نزول القرآن بأكثر من وجه قضية خاصة به، وهي مما تفرد به القرآن الكريم، لاعتبارات كثيرة ذكرها العلماء في باب فوائد تعدد القراءات.

١١- ما سماه الشاطبي (البعد عن تكلف الاصطناع)، يفضل إيراده في الحديث عن إعجاز القرآن الكريم وليس فهمه وتفسيره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## المراجع


١- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي: تحقيق: شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة ناشرون: دمشق: ط١: ٢٠٠٨م

٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، ط٢، ١٩٨٠.

٣- الاعتصام: أبو اسحق الشاطبي: مكتبة التوحيد: د.ت.

٤- إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، دار المعارف، مصر، تحقيق السيد أحمد صقر: د.ت

٥- الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي: تحقيق عبد الحكيم عطية: دار البيروني: ط٢: ٢٠٠٦م

٦- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم: مكتبة دار التراث

٧- البيان والتبيين: الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: تحقيق عبد السلام هرون، دار الجيل بيروت: ط ٢: القاهرة

٨- تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى الزبيدي: تحقيق: د. حسين نصار: مطبعة حكومة الكويت: ١٩٦٩م

٩- الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، محمد نور الدين المنجد، دار الفكر المعصر بيروت، دار الفكر دمشق: ط١: ١٩٩٧م

١٠- التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار الفكر، ١٩٨١م

١١- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٨م

١٢- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: للرماني والخطابي والجرجاني: تحقيق: محمد خلف، ود. محمد زغلول: دار المعارف: مصر

١٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري: تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي: دار هجر: السعودية: ط١: ٢٠٠١م

١٤- الجامع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ

١٥- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الدين بن الأثير: تحقيق: د. مصطفى جواد، د. جميل سعد: المجمع العلمي العراقي: بغداد: ١٩٥٦م

١٦- الرسالة: الشافعي: دار الكتب العلمية: بيروت: د.ت

١٧- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام: جلال الدين السيوطي: مطبعة السعادة: مصر

١٨- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار: مكتبة لسان العرب: مصر: ط٣: ١٩٧٣م: ر: ط١

١٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم الظاهري: دار الجيل بيروت: ط٢: ١٩٩٦م

٢٠- القراءة في الخطاب الأصولي الاستراتيجية والإجراء، د. يحي رمضان، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م،

٢١- القرآن هدايته وإعجازه في أقوال المفسرين-محمد الصادق عرجون-در القلم دمشق الدار الشامية بيروت د.ت

٢٢- قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي عرضا ودراسة وتحليلاً: -د. عبد الرحمن إبراهيم الكيلاني: المعهد العالمي للفكر الإسلامي واشنطن: دار الفكر سورية: ط١: ٢٠٠٠م:

٢٣- القياس في اللغة العربية: د. محمد حسن عبد العزيز: دار الفكر العربي: مصر: ١٩٩٥م

٢٤- الكشاف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: دار الكتاب العربي: بيروت: ط٣: ١٤٠٧ هـ

٢٥- الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي: مؤسسة الرسالة: ط٢: ١٩٩٨م

لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، د.ت

٢٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي: دار إحياء الكتب العربية: ط ٤: ١٩٥٨م

٢٧- معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي: تحقيق: د. إحسان عباس: دار الغرب الإسلامي: بيروت: ط١: ١٩٩٣م

٢٨- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا: تحقيق: عبد السلام هرون: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق: د.ت

٢٩- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: القاهرة: مكتبة الشروق الدولية: ط٤: ٢٠٠٤م

٣٠- الموافقات: أبو اسحق الشاطبي: دار ابن عفان: السعودية: ط١: ١٩٩٧م

٣١- النشر في القراءات العشر: محمد بن الجزري: دار الكتب العلمية: مصر: د.ت

الدوريات:

٣٢- مجلة المدونة: المجلد ٧-العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢٠م